

- ١٧٦ -

الأصل ، كحمل الفعل المضارع على الاسم فى الإعراب بعلّة اعتوار المعانى على الفعل كما هى بالنسبة للإسم ، فوجب إعراب الفعل كما وجب إعراب الإسم . ولقد رأينا فى التمهيد ما وجّه إلى هذا القياس من نقد حيث ينتهى بنا إلى الظن ، كما رأينا أنه ليس من حقنا أن ننقل الحكم من الأصل إلى الفرع (٨) .

أما فى قياس الشبه فيحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التى علّق عليها الحكم فى الأصل ، كحمل المضارع على الإسم فى الإعراب للتشابه بينهما فى أن كلا منهما يخص بعد شياعه ، وبدخول لام الابتداء عليهما ، وتشابههما فى الحركة والسكون - وليس شىء من هذه العلل توجب الإعراب فى الإسم (٩) . ورغم أننا رأينا مدى تهافت هذا القياس وعدم رضى أرسطو نفسه عنه (١٠) ، فقد تعلل النحاة به ، بل ربما كانوا أكثر استخداما له من الأنواع الأخرى .

أما قياس الطرد فهو كما يقول ابن الأنبارى : « الذى يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة فى العلة » (١١) . وقد اختلفوا فى كونه حجة ، فقال قوم إنه ليس بحجة وقال آخرون إنه حجة . فأما الذين قالوا إنه ليس بحجة فذلك « لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن . ألا ترى أنك لو عللت بناء (ليس) بعدم التصرف لاطراد البناء فى كل فعل غير متصرف ، وإعراب مالا ينصرف بعدم الانصراف لاطراد الإعراب فى كل اسم غير منصرف ، لما كان ذلك الطرد لا يغلب على الظن أن بناء (ليس) لعدم التصرف ، ولا أن إعراب مالا ينصرف لعدم الانصراف . بل نعلم يقينا أن (ليس) إنما

(٨) انظر ص ٢٣ من هذا البحث فى الفقرة الخاصة بالقياس التمثيلى بالتمهيد .

(٩) جلال السيوطى : الاقتراح ١٤٥ - ١٤٦ .

(١٠) انظر ص ٢٥ من هذا البحث فى الفقرة الخاصة بالقياس التمثيلى بالتمهيد .

(١١) جلال السيوطى : الاقتراح ١٤٦ .